

وصل الكلام إلى تفسير الآية الأخيرة من السورة المباركة -سورة الإنسان- قال: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾.

هذه الآية لها مشابهة في سورة الشورى، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^١.

بداية نقف قليلاً عند هذا التشابه بين الآيتين: هناك ترتيب للدخول في الرحمة وللخروج عنها على المشيئة، في آية البحث ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ وفي آية الشورى ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٢.

الفرق بينهما في الحكم الإعرابي: في آية الإنسان ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ على نصب وفي آية الشورى ﴿وَالظَّالِمُونَ﴾. هذا الفرق لفت نظر علماء الأدب ونظر علماء التفسير، لماذا في سورة الإنسان منصوبة وفي سورة الشورى مرفوعة؟

وهناك قراءة شاذة، وهي قراءة عبدالله بن الزبير لهذه الآية -آية الإنسان- فقد قرأها (والظالمون)، فهذه القراءة الشاذة؛ لعدم كونها من القراءات المعروفة والمعهودة؛ ولعدم مطابقتها لنكتة الإعراب والبلاغة في الآية. وهناك فرق جوهري بين هذه الآية والآية في سورة الشورى.

في سورة الشورى لا يوجد فعل، فيقول: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٣ جملة اسمية، ولا يوجد مجوز للنصب.

أما في هذه الآية التي نبحث عنها، فالآية الجملة الأولى من الآية وهي قوله: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ فالجملة فعلية، والمقطع الثاني الذي هو من باب عطف جملة على أخرى، لو قلنا بقراءة ابن

^١ الشورى: ٨

^٢ الشورى: ٨

^٣ الشورى: ٨

الزبير (والظالمون) يصبح من باب عطف جملة اسمية على جملة فعلية، ولا يحسن إلا في بعض المجوزات وموردنا ليس منها.

أما الآية المعروفة بالقراءة الصحيحة ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ هذا يعني عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ لأن ناصب الظالمين هو فعل مقدر.

وفي سورة الشورى قد يقال الأمر كذلك؛ لأنه في الجملة السابقة قال: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ فهي جملة فعلية، ومع ذلك قال: ﴿وَالظَّالِمُونَ﴾ فتنفق معهم في ذلك.

لكن مقتضى الصناعة لو قال (والظالمين) أن يصح من باب عطف جملة فعلية جملة فعلية. وأما رفع كلمة ﴿وَالظَّالِمُونَ﴾ لأنه ما بعده لا يوجد فعل حتى نقدر فعل الاشتغال، فعندما تقول زيداً اضربه، الذي نصب زيد ليس اضرب الثانية؛ لأن اضرب الثانية مفعول به وأخذت الهاء، واضرب ليست من الأفعال التي تأخذ مفعولين، فلا بد من تقدير فعل قبل زيد، اضرب زيداً اضربه.

في آية الشورى لا يوجد فعل بعد ذلك، وإنما قال: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٤ فلا يوجد فعل حتى نقدر قبلها فعلاً.

بخلاف الآية التي نبحث عنها ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ فجملة ﴿أَعَدَّ لَهُمْ﴾ نستفيد منها بالقول نعذب الظالمين وأعد لهم عذاباً أليماً؛ بناء على الاشتغال.

فإذاً هذا هو فرق جوهري بين الآيتين.

إذا تجاوزنا الآية المشابهة لتركز على هذه الآية المباركة، يوجد نكتتان نقف عندهما:

النكتة الأولى: فاعل المشيئة، في قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ يوجد فيها احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يرجع الضمير المستتر في ﴿يَشَاءُ﴾ إلى إرادة الله تبارك وتعالى، فهو الذي يشاء أن يدخل فلاناً في رحمته، وهو الذي يشاء أن يخرج فلاناً عن رحمته.

فهنا تأتي شبهة الجبر، ونحتاج للإجابة عنها إلى أن يقال: إن هذه المشيئة هي مشيئة إلهية تعلقت بفعل العبد عن مشيئته حتى لا يسلب الاختيار، أي الله سبحانه وتعالى شاء، لكن متعلق بمشيئته أن يدخل

العبد في رحمته بمشيئة العبد، فلا بد أن يشاء العبد ولا بد أن يكون مختاراً. مثل ما ذكره الآخوند الخراساني في ذيل مبحث الطلب والإرادة حيث قال إن القلم وصل إلى هذه المرحلة وانكسر.

الاحتمال الثاني: أن يرجع الضمير إلى المتصيد من الكلام وهو الإنسان؛ لأن الله سبحانه وتعالى يدخل في رحمته من شاء منكم أن يدخل في رحمة الله. ففاعل المشيئة هو الإنسان، ومن شاء الظلم لا يدخله في رحمته.

فحينئذ لا نحتاج إلى تكلف أي جواب؛ لأن القضية حينئذ بجد ذاتها تتناسب مع الاختيار ولا تدل على الجبر والإلجاء. الله سبحانه وتعالى يدخل في رحمته ذلك الإنسان الذي يشاء أن يسلك الطريق المدخل للرحمة، ويخرج عن رحمته ذلك الإنسان الذي يختار ويشاء الطريق المبعد عن الرحمة.

باعتقادي الاحتمال الثاني أوجه؛ وذلك بقرينتين:

القرينة الأولى: كان يستطيع القول (يدخل من يشاء في رحمته ويخرج من يشاء عن رحمته أو يدخل من يشاء في رحمته ويدخل من يشاء في عذابه) لكن الجملة الثانية التي عطفت قوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ أي الذين سلكوا طريق الظلم، مقتضى المقابلة أن الذي يدخل في رحمته هو الذي لم يسلك طريق الظلم. فمقتضى المقابلة تقتضي أن تكون هذه المشيئة راجعة إلى الذي يختار الطريق.

القرينة الثانية: التناسب بين ذيل هذه السورة وبين صدرها.

في صدر هذه السورة المباركة، قال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ لو كان الشكر والكفور باختيار الباري تبارك وتعالى لما احتاج إلى أن يهديه السبيل، ولما احتاج إلى أن يودع فيه وسائل الهداية من كونه سمياً بصيراً.

صدر الآية يتناسل مع حمل فاعل المشيئة على الإنسان الذي يختار أن يسلك طريق الرحمة أو طريق العذاب. فحينئذ لا تحتاج الآية إلى توجيه ولا إلى تأويل.

النكتة الثانية: ارتباط هذه الآية بالتنزيل الوارد في الآية السابقة.

قال الآية السابقة: ﴿وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ فنقول: الباري تبارك وتعالى لعلمه وحكمته أجرى هذه السنة في الخلق، وهي سنى أن كل إنسان يشاء طريق الرحمة الله

يدخله في رحمته، وكل إنسان يشاء الظلم الله يخرج به ويطرده عن رحمته. وهذا القانون يحتاج إلى أن يكون صاحب القانون عليمًا حكيمًا.

وتلاحظ في القرآن الكريم كما في سورة النساء بكثرة، قبل التشريعات أو بعد التشريعات يذيل الآية بالعليم الحكيم، التشريع والقانون سواء كان قانوناً شرعياً أو كان قانوناً على نحو السنة الإلهية، فهذا يعطي المتقين بهذا القانون الرضا ويعطيهم التوكل ويعطيهم الثقة، أن هذا القانون صدر من عند عليم حكيم.

فهذا هو التناسب بين هذه الآية الأخيرة وبين التذييل الوارد في الآية السابقة.

هذا والله أعلم بالصواب.

وصلّى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.